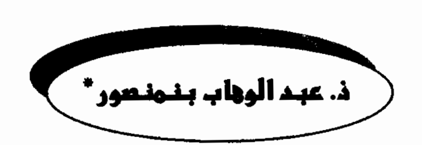



المنظومة
ALMANDUMAH

# مسؤوليــة المـؤرخ




اختلف الناس في نظرتهم للتاريخ، فمنهم من اعتبره أسلوبا روائيا لمجموعة من الأحداث أو فرعا من الدراسات الإنسانية، ومنهم من نظر إليه كأداة ووسيلة من الوسائل لخدمة العلوم الاجتماعية الأخرى، ومنهم من اعتبره منهجا لتفهم أفضل لجميع القضايا والأحكام، فهو تحليل الدليل الدال على الشاهد الموثوق به فيما يتعلق بماضي البشرية.

وتتأتى مسؤولية المؤرخ من الكيفية التي يربط بها أنواع تلك الأدلة بعضها ببعض بطريقة تحليلية ونهج تاريخي يمكنه من الكشف عن الحقيقة. ويمكن أن يستعمل المؤرخ في ذلك مجموعة من وسائل المعرفة لما للتاريخ كعلم من العلوم الإنسانية، من ترابط قوي بالعلوم الاجتماعية. فالمؤرخ كعالم اجتماعي أو كعالم إنساني لا يحتاج بالضرورة أن يكون ذا شخصيتين منفصلتين، إذ أنه من اليسير الجمع بينهما في شخص واحد. ولا ريب في النفع الذي يمكن أن يستفاد من الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية إذا لم يحدث في شخصية المؤرخ انفصام.

فمن مسؤولية المؤرخ وضع الحدث التاريخي في إطاره العام وعلى الأرضية التي أفرزته ، هذه الأرضية بالطبع، بجميع مكوناتها السوسيولوجية والمالية الاقتصادية والسياسية علما منا أن ليس هناك من واقعة تاريخية مجردة، بل من واجب المؤرخ انتقاء المصطلحات اللكسوغرافية اللائقة والتي هي في تناسق تام مع واقع الحدث، ووضع التعريفات اللازمة أمام كل مصطلح غريب.

---

* ـــ أستاذ باحث من الرباط – مؤرخ المملكة.

ولكتابة التاريخ كتابة مسؤولة، هنالك مجموعة من الشروط تفرض نفسها وتلقي مسؤوليتها على المؤرخ، منها :

**الموضوعية :**

صحيح أن المؤرخ يعتمد على مصادر متعددة لبناء تاريخ معين ، ومنها الوقائع المرئية والمحكية التي يعتمد فيها على الرواية الشفاهية، ويعتمد المؤرخ كذلك على أثار الماضي الباقية من مباني ووثائق ومسكوكات وغيرها، غير أن مسؤولية المؤرخ تجبره على القيام بالنقد اللازم والتقويم الصحيح لإجلاء الحقائق والأحكام والوصول إلى المعرفة المجردة الصادقة المستقلة عن الغرض الذاتي.

**الحياد :**

ومن مسؤولية المؤرخ أن يكتب في غياب شخصه، بل يعتمد في الكتابة استنطاق المستندات بتحر حيادي وقانوني يجعل الاستنتاجات المحصلة قابلة للمناقشة والنقد.

**القدرة على قول الصدق :**

ومن شروط كتابة التاريخ القدرة على قول الصدق. غير أن ذلك القول يرتكز جزئيا على قرب الشاهد من الحدث. والقرب هنا، يستعمل بالمعنيين الجغرافي والزمني. ويبدو أن درجة الاعتماد على شهادة الشاهد تختلف بالنسبة إلى بعده الشخصي عن مسرح الحدث من حيث الزمن والمسافة، وبعد الحدث من حيث الزمن والمسافة بالنسبة إلى تسجيله له. وهنالك ثلاث خطوات لابد من ملاحظتها في الدليل التاريخي : الملاحظة ، والتذكر ، والتسجيل.

**اعتماد المصادر الموثوقة :**

تختلف المصادر حسب نوعيتها ومعطياتها كما تتباين قيمتها العلمية، ومن مسؤولية المؤرخ ضرورة التمييز بين المصادر الأولية والمصادر الأصلية الأخرى من وثائق ومخطوطات، واعتماد الاقتباس بشكل علمي يأخذ بعين الاعتبار متى يمكنه نقل المعلومات باختزال ومتى يدونها وافية. وأن يحترم في كلتا الحالتين الشروط العلمية للاقتباس . وأن يسهر المؤرخ على اعتماد المناهج العلمية في مقابلة المصادر.

وعلى واجهة أخرى، تتجاوز مسؤولية المؤرخ الكتابة التاريخية أي السرد المنظم للأحداث لتشمل معاني ثقافية واسعة، فالمؤرخ هو المسؤول الأول عن التراث الثقافي كأثر عمراني أو كتراث مكتوب، ومن ثمة فهو يساهم بطريقة أو بأخرى في حفظ التراث والتعريف به، ويضمن له الاستمرارية التاريخية، كما يساهم في حفظ معالمه، ومن ثـمَّ فمن مسؤوليته الدقة في التفاصيل التي تهم كل

معلمة تاريخية، وذلك بوضع بيان مفصل نزيه لا يسمح بالتعريف بها فحسب بل وبترميمها أيضا إذا اقتضى الحال.

**البحث عن تفاصيل خاصة بالشاهد أو الدليل :**

إن للوثائق بأكملها أهمية، فهي تستخدم في الغالب كمناجم نستخلص منها التاريخ الخام ليس إلا. وكل لقيَة من ذلك الخام، على أية حال، قد تنطوي على قطع أخرى من نوعها. وبعبارة أخرى إن الدرجة العامة لموثوقية مؤلَّف تنحصر أهميتها فقط في إثبات الموثوقية المحتملة لأقواله الخاصة به.

ومهما يكن من أمر فإن المؤرخ هو صاحب القضية، وهو المدافع، وهو القاضي وهو هيأة المحلفين معا. غير أنه كقاض لا يُبْعِد أي دليل مهما يكن إذا كان يمت إلى القضية بصلة ، فبالنسبة إليه، يكون أي تفصيل للدليل موضع ثقة – حتى ولو أنه يتأتى عن طريق وثيقة تم الحصول عليها بطريقة الغش أو التزوير، أو أنها مبنية على شهادة تستند على السماع، أو أنها تنبع من شاهد له مصلحة – ما دامت تستطيع أن تجتاز أربعة فحوص: البحث عن تاريخها الخاص. وضعها في إطارها العام . ومقارنتها مع وثائق مزامنة لها ثم تحليلها والتعليق عليها.

**اعتماد تحليل يقرب من الحقيقة التاريخية:**

ولربما يكون من المفيد أن نشير إلى ما نعنيه بالحقيقة هو محاولة تصديق المصدر أو الوثوق به، وهو أيضا ما نستطيع أن نصل إليه من فحص دقيق لأحسن المصادر المتوفرة لدينا، وأن يكون ما وصلنا إليه هو شبيه جدا بما وقع فعلا. وذلك يعني أن المؤرخ يقرر أرجحية الصحة أكثر من تقريره للحقيقة من حيث موضوعيتها. وعلى الرغم من وجود ارتباط عظيم بين الأمرين فهما ليسا بالضرورة صنوين.

وعلى هذا فإن الحقيقة التاريخية يمكن أن توصف على أنها أمر معين مشتق اشتقاقا مباشرا أو غير مباشر من وثائق تاريخية ومعتبر على أنه موثوق به بعد فحص دقيق طبقا لقوانين المنهج التاريخي.

**الفرد الاستفساري :**

على المؤرخ، عند تحليله وثيقة من أجل "حقائقها" المفردة، أن يقترب منها وهو يحمل في نفسه سؤالا أو مجموعة من الأسئلة، دون أن يربط نفسه باتجاه معين.

إن وضع الفرض على صورة الاستفهام أحكم من وضعه بطريقة إعلانية وذلك لأنه قبل كل شيء يكون أبعد عن الإلزام قبل أن تفحص كل الأدلة. وكذلك أيضا يمكن أن يساعد بطريقة ما في حل مشكلة ثبوت صحة المادة نفسها، لأن المواد الثابتة صحتها تنحصر في المواد التي توصل بطريقة مباشرة إلى الإجابة على السؤال أو أحيانا عوض الإجابة تمكن من طرح سؤال أعمق.

إن هذه الشروط لكتابة التاريخ أصبحت اليوم تفرض نفسها بكل إلحاح.

لم يعد هنالك من عذر يمكن للمؤرخ أن يتذرع به في عصر يشهد فيه العالم التطور التقني والمعلوماتي، عصر الأنترنيت الذي سقطت فيه كل الحدود المعرفية والثقافية وانفتحت المكتبات ودور الأرشيف بعضها على بعض دون شروط أو قيود وصار المرء فيه ينفذ على الرغم من بعد موقعه الجغرافي ، إلى الخزائن النفيسة الحافظة لأمهات الكتب، فأصبح المؤرخ قادرا على سد الثغرات التي قد تخلفها وثائق بلده بالاعتماد على المخزون الأرشيفي لدول أخرى. ووضَعَه هذا التقدم العلمي أمام مسؤولية أخرى أكبر وأقوى. ذلك أن كتابته أصبحت موضع فحص وتجريب من خلال مؤلفات الغير واتسعت مسؤوليته بما فيها من حياد وموضوعية وأمانة.

إن من أمانة المؤرخ هو أن يكتب التاريخ وهو في كامل الوعي بأن كتابته ستساهم في الاستمرارية التاريخية وصنع التاريخ. بمعنى أنه إذا كتب بموضوعية فهو يكرس وعيا فكريا بما يحمله ذلك الوعي من حمولات أخرى سياسية أو ديمقراطية أو غيرها، أو قد يكتب دون أمانة فيكون قد شوه الواقعة التاريخية التي تحدث عنها بتزييف كما ساهم بتزييف زمن الكتابة. فالمؤرخ يعيش في تقديري ثلاثة أزمنة: زمن الواقعة التاريخية، وزمن الذاكرة التاريخية وزمن كتابة التاريخ. ومن مسؤوليته، التقلب بين الأزمنة الثلاثة بكل أمانة.